



PDF

مليار دينار طرحها البلاد عبر 5 إصدارات لسندات نفذها «المرکزي» نيابة عن «المالية» جذبت طلبات اکتتاب غير مسبوقه بـ 8,5 مليارات دينار

ثقة وإقبال على أدوات الدين الكويتية.. طلبات الاکتتاب 8 أضعاف ما تحتاج إليه الحكومة

- البنوك المحلية غطت الإصدارات بأضعاف القيمة في دلالة على توافر السيولة وقوة القطاع المصرفي
- معدل التغطيات تجاوز 10 أضعاف في بعض الإصدارات.. السوق يرسل رسالة ثقة بالاقتصاد الكويتي
- العوائد وصلت إلى مستوى 4,625٪.. فتحت شهية البنوك نحو أدوات الدين المحلي بثقة وإقبال تاريخي
- تنوع آجال الاستحقاق وأسعار العائد يمنح المستثمرين خيارات متعددة ويعزز جاذبية سوق الدين المحلي
- الخطوة نشطت السوق والبنوك تستفيد بعوائد ثابتة وسط تحرك الأموال في قنوات استثمارية منتجة
- الاکتتابات أكدت قدرة الكويت على إدارة ملف الدين بكفاءة.. التمويل المطلوب غطي بمعدلات تنافسية



منذ أواخر يونيو 2025، دخلت الكويت رسمياً سوق الدين العام، وذلك في مرحلة جديدة من النشاط والحيوية، مع سلسلة إصدارات مكثفة من قبل بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية، بلغت قيمتها الإجمالية مليار دينار، هذه الإصدارات، التي جاءت ضمن خطة مدروسة لتفعيل قانون التمويل والسيولة، جذبت طلبات اکتتاب غير مسبوقه وصلت إلى نحو 8,5 مليارات دينار، أي ما يعادل أكثر من ثمانية أضعاف حجم المبالغ المطروحة، في إشارة واضحة إلى عمق الثقة التي يحظى بها الدين العام الكويتي، وقوة السيولة المتاحة في الجهاز المصرفي المحلي.

ويعكس هذا الإقبال القياسي على الإصدارات التي طرحها بنك الكويت المركزي منذ يونيو الماضي نجاح السياسة التمويلية الجديدة للبلاد، التي تقوم على المزج بين استغلال فوائض السيولة في السوق المحلي وتوظيفها في أدوات دين حكومية، وبين ضمان شروط تمويلية مواتية للدولة، وبين قانون التمويل والسيولة الدولة صلاحيات مرنة لإدارة الدين العام بأجل استحقاق تصل إلى 50 عاماً، ويسقف اقتراض يبلغ 30 مليار دينار، بما يتيح تنوع مصادر التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين، وضمن استدامة التمويل اللازم للمشاريع الاستراتيجية الكبرى.

وتكتسب هذه الإصدارات أهمية إضافية كونها الأولى من نوعها منذ انتهاء العمل بمرسوم قانون الدين العام السابق، ما يمثل عودة قوية للكويت إلى سوق أدوات الدين المحلية بعد فترة توقف امتدت لسنوات، وهذا الاستئناف يعكس التوجه الجديد للدولة نحو تفعيل قانون التمويل والسيولة، ووضع إطار قانوني مستدام لإدارة الدين العام، بما يتيح لها إعادة بناء منحنى العائد المحلي، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وفتح الباب أمام استراتيجيات تمويل أكثر تنوعاً واستقراراً، وجاءت هذه الإصدارات في صورة سندات خزنة موقوفة بالدينار الكويتي، وهي من الأدوات المالية الحكومية التي تطرحها الدولة عبر بنك الكويت المركزي لأجل محددة ويعوائد ثابتة، وتعد من بين أكثر الاستثمارات أماناً في السوق المحلي نظراً لكونها مضمونة بالكامل من قبل الحكومة.

ويتيح هذا النوع من الإصدارات للبنوك والمستثمرين توظيف السيولة في أداة منخفضة المخاطر وتدر دخلاً ثابتاً، وفي الوقت ذاته تمنح الدولة مورداً تمويلياً مستقراً يدعم خططها في تمويل المشاريع التنموية وسد فجوات الميزانية العامة.

تفاصيل الإصدارات الخمسة

وحول تفاصيل الإصدارات الخمسة، حتى الآن، تكشف بيانات مالية، حصلت عليها «الانباء»، أن البداية كانت في 25 يونيو 2025 مع الإصدار رقم 61/1332، الذي بلغت قيمته 500 مليون دينار لأجل عام

والسيولة عبر أدوات دين مرنة تتناسب مع احتياجات كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

رسالة إلى الأسواق

وبنظرة أكثر شمولية، فإن نجاح الإصدارات المحلية، الذي جاء مدعوماً بالإقبال الكبير من البنوك والمستثمرين، يوجه رسالة ثقة واضحة إلى الأسواق المالية بخطط مدروسة، وتمتلك القدرة على الحصول على التمويل اللازم بشروط تنافسية، كما أن تنوع آجال الاستحقاق وأسعار العائد يمنح المستثمرين خيارات متعددة، ويعزز جاذبية سوق الدين المحلي كأداة استثمارية مستقرة، وما بين الأرقام القياسية لحجم الطلب، ومرونة القانون الجديد، وتفاعلات البنوك بقوة مع الطروحات، تبدو الكويت في موقع مالي متين يتيح لها المضي قدماً في تنفيذ برامجه التنموية الطموحة، دون ضغوط تمويلية، وإذا كان مليار دينار من الإصدارات قد جذب 8,5 مليارات طلباً في فترة قصيرة، فإن الرسالة الإيجابية هي أن السوق المحلي قادر على أن يكون مصدر تمويل أساسي، يعزز الاستقرار المالي ويسهم في بناء اقتصاد متنوع وقوي لسنوات مقبلة.

قدرته في تلبية الاحتياجات التمويلية للقطاع الخاص، وأظهرت البنوك جاهزية عالية لتغطية الطروحات المطلوبة. وهذا الزخم في الاکتتابات لا يقتصر أثره على توفير التمويل للحكومة، بل يعكس إيجاباً على تحريك الدورة الاقتصادية وتنشيط سوق المال المحلي، حيث تعود الفوائد إلى البنوك في صورة عوائد ثابتة وآمنة، وتتحرك الأموال في قنوات استثمارية منتجة.

أهمية الإصدارات

وعند طرح قانون التمويل والسيولة في نهاية شهر مارس المنصرم، أكدت وزارة المالية أن العوائد المتحصلة من هذه الإصدارات سيتم توجيهها إلى مشروعات تنموية حيوية، تشمل تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، ودعم قطاع الطاقة، بما يساهم في تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. وهذه المشاريع، التي تقع في صلب رؤية «كويت جديدة 2035»، تحتاج إلى تمويل طويل الأجل ومستدام، وهو ما يوفره قانون التمويل

متانة القطاع المصرفي، وقدرته على المساهمة الفاعلة في تمويل خطط الدولة دون التأثير على

مستويات أقل، ما يخفف عبء خدمة الدين على الموازنة العامة.

11 - انعكاس قوة التصنيف الائتماني على السوق المحلي: وكالات التصنيف الدولية مثل موديز، فيتش، S&P تبقى الكويت عند مستويات عالية نسبياً، وهذا يعكس حتى على ثقة المستثمر المحلي، وكانت ملاحظاتهم الدائمة تتعلق بتوافر قانون الدين العام ما يعني أن تصنيفاتها للكويت ستصبح أكثر قوة.

12 - أهمية الإصدار في تنوع أدوات السياسة المالية: فالاعتماد على الدين المحلي كجزء من إدارة السيولة يتيح للحكومة مرونة أكبر في مواجهة أي فجوات تمويلية.

13 - رسالة للأسواق العالمية: إذ إن نجاح الإصدار المحلي يعطي مؤشراً للأسواق الدولية على أن الكويت لا تواجه صعوبة في الحصول على التمويل، سواء داخلياً أو خارجياً.

14 - تعزيز مكانة الدينار كعملة مستقرة: فإلحاق على أدوات الدين المقومة بالدينار يؤكد متانة واستقرار العملة الكويتية أمام العملات العالمية.

15 - الثقة المجتمعية: مشاركة جميع الجهات المعنية بالاستثمار في أدوات الدين السيادية تعكس توافقاً مجتمعياً على أن الدولة قادرة على إدارة التزاماتها المالية باقتدار.

كذلك في عام 2027. انعكاسات على البنوك والسيولة المحلية وتعكس هذه النتائج

ديناميكية جديدة. دينا على الصعيد الخارجي، فيبلغ الدين العام للكويت نحو 1,37 مليار دينار، ويستحق

5 - مرونة السياسة النقدية والرقابية: لعب البنك المركزي دوراً محورياً في استقرار أسعار الفائدة وإدارة السيولة، ما جعل السوق المحلي بيئة جاذبة لشراء أدوات الدين.

6 - التاريخ الائتماني الموثوق للكويت: إذ لم تتخلف يوماً عن سداد التزاماتها، وتمتلك احتياجات ضخمة غير صندوق الأجيال القائمة وصندوق الاحتياطي العام، ما يجعل أدواتها الائتمانية شبيهة بخالية من المخاطر.

7 - تعزيز مؤشر الثقة في الاقتصاد الوطني: كون نجاح الإصدار محلياً يرسل إشارة إيجابية للقطاع الخاص والمستثمرين المحليين بأن الحكومة قادرة على تمويل احتياجاتها بسهولة.

8 - توازن بين التمويل المحلي والخارجي: الاعتماد على السوق المحلي في إصدار الدين يخفف الضغط على الأسواق العالمية ويمنح الكويت مساحة للمناورة بين مصادر التمويل.

9 - إدارة رشيدة للمديونية: رغم الضغوط المالية من تقلب أسعار النفط، تظل مستويات الدين العام في الكويت منخفضة جداً مقارنة بالنتائج المحلي، وهو عامل أساسي يجذب المستثمرين.

محلي بقيمة 1,050 مليار دينار، يشمل نحو 50 مليون دينار من إصدارات سابقة تستحق في عام 2027، إضافة إلى مليار

تظهر المؤشرات أن الإصدار المحلي المغطى مرة لا يمثل فقط نجاحاً قنياً في عملية تمويلية، بل هو شهادة ائتمانية داخلية على أن الكويت تمتلك سيولة محلية فائضة، ومؤسسات مالية قوية، وجداره ائتمانية راسخة، وقدرة على التمويل الذاتي دون ضغوط، إذ تعكس تلك التغطية نحو 15 فائدة وعوامل كالآتي:

1 - عمق السوق المحلي والسيولة الفائضة: إذ إن تغطية الإصدار 8,5 مرة تكشف عن وفرة سيولة داخلية في الجهاز المصرفي وصناديق الاستثمار، ما يعكس أن الكويت لديها قدرة تمويل ذاتية من دون الاعتماد الكامل على الأسواق العالمية.

2 - ثقة المؤسسات المالية المحلية بالحكومة: إذ إن البنوك أبدت استعدادها لتوظيف جزء كبير من أموالها في أدوات الدين الحكومية، ما يؤكد ثققتها في الجدارة الائتمانية للدولة.

3 - سلامة الجهاز المصرفي: من خلال قوة الرسالة، وارتفاع مستويات السيولة، وانخفاض نسب التعثر في البنوك الأمر الذي مكّنها من الاستحواذ على جزء معتبر من الإصدار.

4 - توظيف الأموال في ملاذ آمن: إذ إن أدوات الدين الحكومية تمثل ملاذاً استثمارياً مستقرًا للبنوك وصناديق التقاعد، خاصة في ظل تقلبات الأسواق العالمية.

واحد، وجذب طلبات اکتتاب هائلة بقيمة 2,99 مليار دينار، بعائد بلغ 4,375٪، وهو ما يمثل

المبلغ المطروح تقريباً، تلاه في 2 يوليو الإصدار رقم 62/1333 بقيمة 100 مليون دينار ولأجل عامين، ليستقطب طلبات بلغت 1,195 مليار دينار، بنفس سعر العائد، وبنسبة تغطية تجاوزت

أما الإصدار الثالث، الذي طرح في 9 يوليو تحت رقم 63/1334، فقد جاء بقيمة 100 مليون دينار ولأجل ثلاث سنوات، وجذب طلبات بلغت 1,160 مليار دينار عند العائد ذاته، بنسبة تغطية بلغت أكثر من أحد عشر ضعفاً أيضاً، وفي 30 يوليو، تم طرح الإصدار الرابع رقم 64/1335 بقيمة 150 مليون دينار ولأجل عامين، مع رفع العائد إلى 4,5٪، ما ساهم في جذب طلبات بقيمة 1,577 مليار دينار، بنسبة تغطية تزيد على عشرة أضعاف.

وأخيراً، جاء الإصدار الخامس رقم 65/1336 في 6 أغسطس الجاري بقيمة 150 مليون دينار ولأجل ثلاث سنوات، مسجلاً أعلى عائد في السلسلة عند 4,625٪، وسقط طلبات بلغت 1,568 مليار دينار، بنسبة تغطية تجاوزت عشرة أضعاف أيضاً.

هذا، ويبلغ إجمالي الدين العام للكويت حالياً نحو 2,42 مليار دينار، يتوزع بين دين

المقاصة أن قطاع المؤسسات والشركات استحوذ على 63,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، و61,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، حيث اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 9,61 مليارات دينار، وبيع أسهماً بقيمة 9,31 مليارات دينار، ليصبح صافي تداولاته الوحيدون شراء ويبنحو 306,64 ملايين دينار.

وأشار التقرير إلى أن ثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو

قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 36,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (37,0٪ للفترة ذاتها 2024) و35,0٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (36,2٪ للفترة ذاتها 2024)، وبيع الأفراد أسهماً بقيمة 5,58 مليارات دينار، بينما اشترى أسهماً بـ 5,33 مليارات دينار، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً ويبنحو 266,45 مليون دينار.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات

العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 1,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (3,7٪ للفترة ذاتها 2024) و1,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (3,6٪ للفترة ذاتها 2024)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 227,830 مليون دينار، في حين اشترى أسهماً بقيمة 191,059 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته يبيعاً ويبنحو 36,771 مليون دينار.

وأوضح تقرير «الشان» أن المستثمرين

السوق هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 0,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (0,7٪ للفترة ذاتها 2024) و0,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (0,7٪ للفترة ذاتها 2024)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 75,668 مليون دينار، في حين اشترى أسهماً بقيمة 72,257 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته يبيعاً ويبنحو 3,411 مليون دينار.

وأوضح تقرير «الشان» أن المستثمرين

المؤسسات أكبر المتعاملين في «البورصة» بصافي مشتريات 306,6 ملايين دينار

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي، حجم التداول بالسوق الرسمي في بورصة الكويت للفترة من 1 يناير 2025 حتى 31 يوليو 2025، وفقاً لجنسية وفتة المتداولين، وحين قال أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين بالبورصة ونصيبه إلى ارتفاع.

وأظهرت البيانات التي استندت إلى التقرير الصادر عن الشركة الكويتية

المقاصة أن قطاع المؤسسات والشركات استحوذ على 63,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، و61,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، حيث اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 9,61 مليارات دينار، وبيع أسهماً بقيمة 9,31 مليارات دينار، ليصبح صافي تداولاته الوحيدون شراء ويبنحو 306,64 ملايين دينار.

وأشار التقرير إلى أن ثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو

قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 36,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (37,0٪ للفترة ذاتها 2024) و35,0٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (36,2٪ للفترة ذاتها 2024)، وبيع الأفراد أسهماً بقيمة 5,58 مليارات دينار، بينما اشترى أسهماً بـ 5,33 مليارات دينار، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً ويبنحو 266,45 مليون دينار.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات

العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 1,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (3,7٪ للفترة ذاتها 2024) و1,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (3,6٪ للفترة ذاتها 2024)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 227,830 مليون دينار، في حين اشترى أسهماً بقيمة 191,059 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته يبيعاً ويبنحو 36,771 مليون دينار.

وأوضح تقرير «الشان» أن المستثمرين